البيرق - الثلاثاء ١٠ تشرين الثاني ٢٠٠٩ - العدد ١٩٩٠٣ - السنة

افتتاح «الندوة العالمية للاتصالات» ومنتدى قادة الصناعة

باسيل ممثلا سليمان: ملتزمون التصحيح والاصلاح والتطوير ■ البراك: افسحوا لنا المجال لقيادة الاعمال وامنوا بيئة عمل خصبة

افتتح "مكتب تنمية الاتصالات" التابع للاتحاد الدولي للاتصالات و"الهيئة المنظمة للاتصالات في لبنان" أعمال "الندوة العالمية التاسعة لمنظمي الاتصالات" (GSR)، و"المنتدى العالمي الثاني لقادة الصناعة" (GILF)، برعاية رئيس الجمهورية العماد ميشال سليمان ممثلا بوزير الاتصالات جبران باسيل، في فندق "حبتور غراند أوتيل".

حضر الحدث الذي يعقد للمرة الأولى في لبنان، عدد كبير من الإعلاميين المحليين والأجانب، وجميع الراعين (ذهبيين، فضيين و برونزيين) إضافة إلى نحو ٦٠٠ مشارك من ١٠٠ بلدا (هيئات منظمة وصانعي سياسات ومزودي خدمات) يمثلون القطاعين العام والخاص.

المرشد

بداية، ألقى مدير "مكتب تنمية الاتصالات" سامي البشير المرشد كلمة استهلها بالقول: "لقد كانت الندوة العالمية لمنظمي الاتصالات دائما حدثا شعبيا ومكللا بالنجاح، وأشعر بالاغتباط لأن هذه المرة ليست استثناء في هذا الصدد نظرا للعدد الكبير من المنظمين الحاضرين من جميع المناطق الإقليمية على هذا المستوى الرفيع. وقد أنشأ ١٥٣ بلدا في الوقت الحالي هيئات وطنية لتنظيم الاتصالات/تكنولوجيا المعلومات والاتصالات على الصعيد العالمي. وموضوع الندوة العالمية لمنظمي الاتصالات (GSR) لهذا العام هو "التدخل أم عدم التدخل؟ حفز النمو من خلال التنظيم الفعال لتكنولوجيا المعلومات والاتصالات".

وتابع: "كان اجتماع المنتدى العالمي لرواد صناعة تكنولوجيا المعلومات والاتصالات يوم أمس فرصة كبيرة للمنظمين للدخول في نقاش مثمر مع القطاع الخاص والاستماع إلى رأي أوساط الصناعة بشأن النهج الذي يتعين اتخاذه: أهو نهج التدخل؟ أم نهج عدم التدخل؟ وقد جعل الانكماش الاقتصادي العالمي الراهن التنظيم الهادف والفعال أكثر أهمية من أي وقت مضى إذا أردنا ضمان توافر استثمارات كافية في تكنولوجيا المعلومات والاتصالات من شأنها أن تؤدي بدورها إلى حفز النمو. إننا نتوق في الوقت الحالي إلى دفع مناقشاتنا قدما، وتناول النهج التنظيمية المبتكرة اللازمة لخلق بيئة مؤاتية تعنى بالتقارب بينما تلبي في الوقت ذاته تطلعات جميع أصحاب المصلحة وتعزز النفاذ الشامل إلى تكنولوجيا المعلومات والاتصالات لفائدة جميع المواطنين. وأحد الدروس المستفادة من القطاع المالي هو أن التنظيم الجيد والفعال يشكل أداة رئيسية للنجاح".

واردف: "على الرغم من الانكماش الاقتصادي العالمي، فإن أسواق البلدان النامية الخاصة بتكنولوجيا المعلومات والاتصالات ما فتئت جذابة للاستثمار:

فنسبة ٦٤ في المئة من بلدان العالم قد خصخصت جزئيا على الأقل مشغليها التقليديين، ونحو ٦٥ في المئة من بلدان العالم قد فتحت أبواب الخدمات الثابتة الأساسية أمام بعض أشكال المنافسة، ويلاحظ نشوء منافسة ضارية في أسواق الاتصالات المتنقلة والإنترنت (٨٤ في المئة و٨٧ في المئة على التوالي). ولذلك ليس من المستغرب أن تشير التقديرات إلى وصول انتشار الهواتف المحمولة إلى نسبة ٦٧ في المئة في عام ٢٠٠٩ أو ٤,٦ مليار اشتراك في الهاتف المحمول، وتشير التقديرات إلى أن أكثر من ربع سكان العالم يستخدمون الإنترنت في عام ٢٠٠٩".

وختم: "إذا تعين علينا الاستفادة من هذا النجاح، فإن إيجاد أرضية مشتركة بين أصحاب المصلحة في تكنولوجيا المعلومات والاتصالات سيكون عندئذ بالغ الأهمية في حفز النمو في بيئة التقارب. ويتعين على منظمي تكنولوجيا المعلومات والاتصالات وصانعي السياسات مواكبة بيئة آخذة في التغير السريع وتحقيق توازن دقيق بين نهج التدخل ونهج عدم التدخل في التنظيم. ويشكل هذا الأمر تحديات لجميع البلدان، وإننا نجتمع هنا جميعا لمواجهة هذه التحديات معا".

شحادة

ثم تحدث رئيس "الهيئة المنظمة للاتصالات" الدكتور كمال شحادة بصفته أيضا رئيس "الندوة العالمية التاسعة لمنظمي الاتصالات"، وقال: "لدينا لكم برنامج غني، من شأنه استكشاف التحديات التي تواجه صناعة الاتصالات اليوم، والتي من المرجح أن تعترضه في السنوات المقبلة. إذ تشكل "الندوة العالمية التاسعة لمنظمي الاتصالات" و"المنتدى العالمي الثاني لقادة الصناعة" فرصة لنا كي نعمل معا بشكل وثيق ونتعلم من بعضنا البعض، لاستنباط حلول مبتكرة وخلق فرص جديدة للنمو وانتشار تكنولوجيا المعلومات والاتصالات".

أضاف: "منذ تعيين مجلس إدارة "الهيئة المنظمة للاتصالات" وبدء عملياتها في نيسان ٢٠٠٧، قبل ثلاثين شهرا تقريبا، أطلقت الهيئة اثنتين وعشرين استشارة عامة بشأن مشاريع أنظمة وقرارات. أي ما يعادل ستة أسابيع لكل عملية تشاور. ومع أن هذه العملية كانت مضنية جدا بالنسبة للهيئة وشركائها في قطاع الاتصالات، فإن الأنظمة التي أصدرناها جاءت أفضل بكثير نتيجة لعملية التشاور هذه".

ودعا شحادة الاتحاد "ليطلق مباشرة بعد هذا النشاط، عملية تشاور مع الهيئات المنظمة الزميلة، حول ما إذا كان سيجعل "الندوة العالمية العاشرة لمنظمي الاتصالات" (GSR) سنة ٢٠١٠ "مفتوحة"، بمعنى أن تكون أبوابها مشرعة لجميع أعضاء الاتحاد، من منظمين وقطاع خاص وإدارات".

ولفت الى أن "الهيئة المنظمة للاتصالات" في لبنان "مستعدة الآن للمضي قدما سنة ٢٠١٠ في تحرير الاتصالات الخليوية والدولية، ومعالجة الاختناقات التي تصيب خدمات "الحزمة العريضة"، إن على صعيد الشبكة الوطنية أو المناطقية أو الدولية".

وقال: "الهيئة ملتزمة ترخيص وخصخصة الخليوي، في إطار تنافسي شفاف يتيح للمنافس الجديد المنتظر، "ليبان تيليكوم"، بالتنافس على قاعدة تكافؤ الفرص.

وقد أعطيت الأولوية سنة ٢٠١٠ لتحرير خدمات "الحزمة العريضة" وخدمات الاتصالات الدولية. إذ لدينا حاليا عدد لا بأس به من مقدمي خدمات "الحزمة العريضة"، لكن هناك اختناقات خطيرة تؤثر سلبا في المنافسة.

البراك

وألقى المدير التنفيذي في "مجموعة زين" الدكتور سعد البراك، بصفته رئيس "المنتدى العالمي الثاني لقادة الصناعة"، كلمة قال فيها: "عرفنا منذ وقت طويل، وقبل أي شخص آخر، أن الهاتف النقال لم يعد مجرد جهاز للترفيه، وعرفنا أيضا أن أهميته باتت أكثر ضرورية في الواقع الذي نعيش فيه. واليوم نعلم أن الهاتف النقال – بالاشتراك مع الإنترنت – من الشروط الأساسية للنمو الاقتصادي.ويمكن القول إنه أصبح يمثل أحد أكبر أعمدة بناء الدول في عصرنا الحديث.إذا كان البنك الدولي قد قال إن عشرة هواتف لكل مئة شخص في البلدان النامية من شأنها أن ترفد إجمالي الناتج المحلي بنسبة ٠,٨ في المئة، من خلال تعويضه من عدم كفاية البنية التحتية، بما فيها ضعف الاتصالات أو الافتقار إلى خطوط الهاتف الثابت، وإذا كانت دراسة استقصائية أجريت في منطقة أميركا اللاتينية قد خلصت إلى أن معظم المستخدمين قد يتخلون عن الهاتف الثابت والإنترنت وخدمة هاتف الاشتراك قبل التخلي عن هواتفهم المحمولة، فعلينا إذا أخذ ذلك الأمر بانتباه أكثر".

اضاف: "لكن، مع هذه الأوضاع يتعين علينا ألا نغض الطرف عن واجب ماثل أمامنا، وهو واجب التطوير وإثراء موارد الرزق وتحسين السلامة وتوليد الازدهار الوطني بالإضافة إلى ضمان الوصول إلى المعلومات، ولا سيما في الدول النامية.

اليوم، نحن على مفترق حاسم في تطور قطاع تكنولوجيا المعلومات والاتصالات، وهو المكان الذي تنضم فيه الهيئات المنظمة وصانعو السياسات إلى المشغلين في الرحلة نفسها، والسبب ببساطة يكمن في عدم إمكان تحقيق أهدافنا ما دام في الموضوع "لهم ولنا".

ورأى "أن الآن هو الوقت المناسب لتجاوز المواقف التقليدية وتفعيل المحركات الحقيقية للتغيير، فنحن في حاجة الى المضي قدما من خلال إطلاق المبادرات، مثل التكاليف المنخفضة لخدمات "الحزمة العريضة" والتواصل، والتي كان ينبغي تفعيلها منذ زمن طويل، من خلال التوصل إلى قرارات عملية قابلة للتنفيذ، بشأن مشاركة البنى التحتية والتزامات الخدمة العالمية الشاملة.فالتكنولوجيا موجودة، والمال موجود، والمنافع واضحة للجميع. فلماذا التأجيل؟ هذه الأمور تعبر عن التزام وضرورة، أكثر مما هي خيار، وكل يوم يمر من دون هذه الأدوات الأساسية، يصيب التقدم والازدهار في مقتل".

واعتبر "أن التحدي يتمثل في السيطرة على الغيظ والغضب وإحداث التغيير، وفي "زين" نحن نعتقد أننا قمنا بالجزء المتعلق بنا في وضع المعايير على هذا الصعيد".

باسيل

وقال الوزير باسيل: "أرحب بكم في لبنان، بلد الضيافة، والذي ينتج منه استيلاد كل التطوير والمشاريع الانتاجية، إن من الناحية الفكرية او من الناحية العملية.إن حضوركم اليوم في لبنان هو نذير خير له. ستشهدون في خلال مؤتمركم، ونتيجة هذا الصراخ، ولادة الحكومة اللبنانية الجديدة.

أقف أمامكم لأقدم لكم تجربة لبنان في نقاش يأخذ راهنا الطابع العالمي، حول السياسة الافضل التي يجب اعتمادها في قطاع الاتصالات، ودور واضعي السياسة والمنظمين والمنفذين في هذا المجال".

* باسيل يتوسط المشاركين في الندوة*

اضاف :"لبنان هو مختبر الحضارات وتعايشها وتنافسها، واختبر في المرحلة الاخيرة نتيجة هذا النقاش ويريد أن يضع بين ايديكم، كما فعل في مجال تناغم الحضارات، نتيجة تجربته الاخيرة، ليس فقط لأن المسألة في لبنان لناحية واضعي السياسة هي مسألة سيادية، حيث بحسب الدستور اللبناني ترتبط سياسة كل قطاع بسيد هذا القطاع الا وهو الوزارة، لكن أيضا بهدف تحقيق النمو الاسرع والافضل لهذا القطاع من ناحية تحقيق التكافل والتوازن والتكامل بين الهيئات الرقابية والهيئات المنفذة، لتطوير هذا القطاع. اذن، ان الامر يمكن ان يقارن، الى حد ما، بتنفيذ طريق ما، حيث تقوم الدولة او المخطط بوضع تخطيط الطريق، ثم يقوم المنفذ Contractor بأعمال التنفيذ، ومن ثم يأتي دور المنظم في تنظيم السير وادارة السير ووضع الغرامات لمن يخالف. ويبقى في نهاية الامر القضاء وهو السلطة التي يتم الاحتكام اليها لفصل في اي خلاف يمكن ان ينشأ. الامر نفسه ينطبق على قطاع الاتصالات، فواضع السياسة Policy Maker هو الذي يحدد من دون اي منازع هذه السياسة، والمنفذ والمنظم يقومان بدورهما بتنفيذ هذه السياسة والرقابة عليها. وآمل ان يكون هذا المفهوم الذي يأتي نتيجة التجربة والنقاش الطويل في لبنان، محط مؤتمركم. وأضع بين ايديكم، كمساهمة من وزارة الاتصالات في لبنان ومن الوزير شخصيا، ورقة سياسة قطاع الاتصالات Policy Paper التي وضعها وزير الاتصالات في الفترة الاخيرة كي تكون نموذجا يمكن ان يتم العمل فيه او استيحاء بعض الافكار التي ستناقشونها".

وتابع:"إن هذه الورقة تقوم على مبدأ ان من حق اي كان ولا يحق لاي كان منع أحد من الافادة من تطوير قطاع الاتصالات. وان خلق المعلومة او الوصول اليها او استعمالها، هو الامر الذي يمكن ان يخلق مجتمع المعلومات والتواصل. ولبنان هو بلد التواصل الذي يهدف الى ردم الهوة الرقمية بينه وبين البلدان الاخرى، كما داخل أراضيه. وهو أمر وطني بامتياز بالنسبة الى لبنان لأنه يسهم الى حد كبير في منع الهجرة الخارجية والهجرة الداخلية. من هذا المنطلق، هذه الورقة تقوم على فكرة تحرير قطاع الاتصالات، بمعنى تحرير الخدمة لكي تصل الى الجميع، وليس تحرير القطاع من اللبنانيين، لان اللبناني يجب أن يكون بكل عناصره، من المواطن الى المشغل الى المستثمر، المستفيد الاول في هذا المجال، وأنتم تأتون من بلدان تعطون الاهمية القصوى لهذه المسألة".

وقال :"وعليه، إن هذه الورقة قد وضعناها في مراحلها الثلاث، المرحلة الاولى انتهت وهي مرحلة التصحيح السريع، والمرحلة الثانية هي مرحلة الاصلاح الشامل للقطاع، اما المرحلة الثالثة فهي مرحلة التطوير، من دون ان نغفل ان تنمية القطاع موجودة في كل من المراحل الثلاث. ووضعنا هذه الورقة بأفق سنة ٢٠١٣، وها إننا ملتزمون، كدولة لبنانية وكوزارة الاتصالات، مبدأ استمرارية العمل، اي استمرارية ما بدأناه، من التصحيح الى الاصلاح فالتطوير، ليكون لبنان على لقاء معكم في السنوات المقبلة، وفي مصاف الدول المتطورة ولا يعتبر من الدول النامية".

واردف: "لبنان احتل دائما مركز الصدارة في الإبداع وفي التطوير، ولا يجوز لأبنائه ولا لكم انتم من تحتضنوه في عالم الاتصالات، ان تتركوا الرائد في هذا المجال، في مركز المتخلف. من هذا المنطلق، أود أن أشدد على أن لبنان حقق في عام واحد، وأنتم تفهمون تماما معنى بعض المؤشرات، على سبيل المثال في درجة الاختراق في الخليوي ضعفي ما كان قائما، وفي درجة الاختراق في الانترنت ثلاثة اضعاف ما كان عليه، وخفضت كلفة الخدمة ٤٠ في المئة في بعض الخدمات، كل ذلك في غضون عام واحد. هذه الوثبة كبيرة للبنان، لكنها تبقى صغيرة إذا قارناها بمستوى التطور العالمي الحاصل".

وختم: "لبنان يتهيأ معكم الى وثبات كبيرة أكبر في المستقبل القريب. آمل أن نستطيع أن نحقق هذه الاهداف البسيطة، لكن المهمة جدا لبلد التواصل، ليكون لبنان متواصلا على كل الصعد مع العالم المحيط به".

Select info S.A.L.
"Only Your Selected Information"